الشريعة الإسلامية فى عصر الاستقلال الذاتى باندونيسيا

أحمد سوديرمان عباس
Sekolah Tinggi Ilmu Tarbiyah Dirasatil Qur'an (STITDQ)
Jl. H. Suhaimi Duren Mekar, Bojongsari, Depok, Bogor
E-mail: kangmasfauzy@yahoo.com

Abstrak: ***Syariat Islam di Era Otonomi Daerah di Indonesia.*** Perkembangan Hukum Islam di Indonesia telah berlangsung sejak berdirinya kerajaan-kerajaan Islam di Nusantara sebelum datangnya masa penjajahan Belanda yang kemudian hari menguasai Nusantara selama lebih kurang 350 tahun. Pemberlakuan Hukum Islam itu sendiri berjalan dalam lima fase dengan mengalami pelbagai keadaan sebagai peluang sekaligus tantangan dari pihak penjajah yang bertujuan "devide at impera", memecah belah dan mengadu domba, untuk tetap terus menjajah. Seperti siasat Snouck Hurgronje, dia mencetuskan gagasan teori *Receptie* dalam rangka memandulkan Hukum Islam, yang oleh Hazairin disebut "teori Iblis". Perjalanan Hukum Islam pada fase menjelang kemerdekaan dan sesudahnya tetap eksis walau harus diperhadapkan dengan hukum Adat dan hukum Hindia Belanda. Sebagai bukti eksistensi Hukum Islam maka pengundangan Undang-undang No.1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan menjadi pedoman bagi umat Islam Indonesia saat ini.

Kata Kunci: السلطة, التشريع اللإسلامى, الأحكام الإسلامية

Abstract: ***Shariah in the Era of Regional Autonomy in Indonesia.*** Developments in Islamic Law in Indonesia have taken place since Islamic kingdoms were established in Nusantara before the arrival of the Dutch colonisation period, which dominated Nusantara for the next 350 years. The imposition of Islamic law on its own has moved through five phases, going through various opportune periods. But at the same time it faced a challenge from the colonial side, whose goal was to "divide and conquer" to maintain oppression like the strategy of Snouck Hurgronje. The Dutch created the theory of *Receptie* as an effort to sterilize Islamic law, which Hazairin then called "Satanic law". The course of Islamic law during the phase just before independence and afterwards still exists, even though it must be admitted it is *Adat* and Dutch law that guides Indonesia. But as evidence of the existence of Islamic law, there is the enactment of the 1974 Marriage Act, which serves as guidance for followers of Islam today.

Kata Kunci: السلطة, التشريع اللإسلامى, الأحكام الإسلامية

التمهيد

حمدا لمن بيده زمام الأمور يصرفها على النحو الذى يريده. فهو الفعال لما يريد، إذا أراد أمرا فإنما يقول له كن فيكون. سبحانه قد برئ كلامه من لفظ وحرف. وتقدست أسماؤه، وجلت صفاته. وكانت أفعاله مملوءة بالحكمة، وصلاة وسلاما على النبي العربى الأمي، أفصح من نطق بالضاد, محمد عبده ورسوله وعلى آله وإخوانه من الرسل والأنبياء مصابيح الهدى، وأعلام النجاة ومن نحا نحوهم واقتدى بهداهم، كما قال عليه الصلاة والسلام (أصحابى كالنجوم، بأيّهم اقتديتم اهتديتم).

والبحث عن التشريع والفقه الإسلامى وعلومهما بإندونيسيا بحث لايخل عن التاريخ. ويراد بالتاريخ تعريف الوقت، يقال أرخ الكتاب، وأرعه، وأرخه بمعنى وقته أنما بين وقته. وعلم التاريخ علم يتضمن ذكر الوقائع وأوقاتها وما جرى من أحدات وما كان لها من أثر فى حياة الناس، وتاريخ علم من العلوم أيا كان نوعه يشمل على نشأة هذا العلم و النهوض به.

وتاريخ العلوم على وجه الإجمال يأتى عرضا فى كتب التاريخ العام أثناء ذكر الوقائع والحديث عن مشاهير الرجال، والتعريف بالحالة العلمية والفكرية فى عصر من العصور[1] وكذلك جرى هذا النظام فى تطور التشريع والفقه الإسلامى فى إندونيسيا وعلومهما.

والشريعة عند الفقهاء تطلق على الأحكام التى سنّه الله

[1] مناع القطان تاريخ التشريع الإسلامى، (القاهرة؛ مكتبة وهبة، د س)، ص: ٧

Received: 23rd January 2012, Revised: 16th May 2012, Accepted: 30th May 2012.

لعباده على لسان رسول من الرسل ويطلق أيضا على ما شرعه الله لعباده من الأحكام التى جاء به نبى من الأنبياء سواء كانت متعلقة بكيفية عمل، أو متعلقة بكيفية اعتقاد ويسمى الشرع أيضا بالدين والملة. إلا أن الشريعة والملة تضافان إلى النبى عليه الصلاة والسلام وإلى الأمة فقط استعمالا والدين يضاف إلى الله تعالى.[٢]

والفقه فى صدر الإسلام أطلعه على فهم الأحكام الشرعية سواء كانت اعتقادية، أو عملية، كما أطلعه على الأحكام الشرعية سواء كانت اعتقادية، كما يشير إلى ذلك قول الرسول صلى اله عليه وسلم (رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) ثم صار يطلعه على (العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبط من أدلتها التفصيلية.[٣] وأخيرا أطلق الفقه على مجموعة الأحكام التى جاء بها الوحي، والتى استنبطها الأئمة المجتهدون وعلى الأحكام التى أصدرها المقلدون تخريجا على قواعد الأئمة وأصولهم.

والإسلامية نسبة إلى الإسلام أى الخضوع والانقياد الظاهرى لأمر الله كما بيّن ذلك النبى صلى الله عليه وسلم. وتنقسم الشريعة الإسلامية باعتبار كونها أحكاما سنها رسول الله إلى ثلاثة أقسام: أحكام اعتقادية وهى المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته، وبالإيمان به وبرسله وباليوم الآخر وما فيه من حساب وثواب وعقاب وغير ذلك من الأمور التى هي موضوع علم الكلام. أحكام تهذيبية أخلاقية كأمهات الفضائل التى يتحلى بالإنسان حتى يكون كاملا، مثل الصدق والوفاء بالعهد والصبر والأمانة والخيانة وخلف الوعد وغيرهما مما يبحث عنه فى علم الأخلاق. أحكام عملية وهى التى تتعلق بأفعال الناس مثل وجوب الصلاة والزكاة والحج والصوم وحرمة الزنا وحل البيع والهبة وهذه مما يبحث عنه فى علم الفقه.

الشريعة وتاريخ ظهورها فى إندونيسيا

وسبق لنا البيان اجماليا عن الشريعة الإسلامية والأحكام الفقهية من ناحية تقسيمهما وأنواعهما ونجد نقطتين اساسيتين من الأحكام الفقهية وهما العبادات والمعاملات. والأحكام الفقهية الإسلامية فى العبادات المنفذة بالنسبة إلى مسلمى إندونيسيا كأداء الصلوات المفروضة وصيام رمضان والحج ببيت الله تعالى لمن استطاع إليه سبيلا متوقفة على كل منهم وهى الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الآخرة ويقصد بها التقرب إلى الله تعالى، وأما الأحكام الفقهية الإسلامية فى المعاملات التى تبحث عن أعمال الإنسان وتصرفاته ويقصد بها تحقيق المصالح الدنيوية أو تنظيم علاقته مع فرد أو مجتمع، كالمناكحات والبيوع والهبة والورثة ونحوها فقد تم تقنين بعضها كالدستور الدولى، وذلك بإشارة القانون الوضعى لحاجة ماسة إليها. ولإثبات موقفها كالقانون الوضعى (الدستور الدولى) أنشئت المحكمة القضائية للشئون الدينية بجاوا ومادورا عام ١٨٨٢م وهذه المحكمة القضائية تتم ترسيمها كالدستور الدولى بعد أن تم تقنين الدستور الإندونيسى رقم: ١ عام ١٩٧٤ فى المناكحات والدستور رقم: ١٤ عام ١٩٨٠ فى سلطة القضاء والدستور رقم: ٧ عام ١٩٨٩ فى القضاء للشئون الدينيه ولمعرفة تطورها والأدوار التى تمريها هذه الأحكام الإسلامية الإندونيسية ينبغى لنا تقسيمها إلى عصور خمسة وهى: العصر الاولى: عصر ماكان قبل الاستعمار تحت أيدى الهولاندا الغاصبين. العصر الثانى: عصر استعمار الهولاندا الغاصبين (١٨٠٠ — ١٩٤٥). العصر الثالث: عصر استعمار اليابان الغاصبين. العصر الرابع: عصر استقلال اندونيسيا ما بين عام ١٩٤٠ م — ١٩٤٧م. العصر الخامس: عصر ما كان بعد عام ١٩٧٤ م

موجزعن تاريخ التشريع الإسلامي بإندونيسيا[٤]

كانت اندونيسيا (اى نوسنتارا) قبل أيام الاستعمار الهولندى تتكون من مملكات او سلطنات عديدة، منها مملكة أتشيه دار السلام فى الطرف الغربى من البلاد وسلطنت تيرناتى وسلطنت تيدورى فى الطرف الشرقى من البلاد. و كل هذه السلطنات الإندونيسية تشبه غيرها من السلطنات الأخرى فى العا لم الإسلامى، اعنى فى ارتباطها بالشريعة الإسلامية و كيفية بناء إدارتها ويتضح لنا ذلك من الامثلة الآتية. الاول منها ان كل سلطان مسؤول عن غرس الاسلام و نشر تعليمه إلى أبناء البلاد بواسطة التدريس فى المعاهد الإسلامية او الخطبة فى المساجد. الثانى منها أن كل سلطان مسؤول عن إقامة الأحكام الشريعة: أحكام الأحوال الشخصية منها يقيمها القضاة وأحكام الجناية يقيمها السلطان نفسه. الثالث أن كل سلطان يساعده مساعدان عظيمان: الأول مسؤول عن سياسة الدني والآخر مسؤول عن خراسة الدين. وهذا الأخير

---

[٢] بدران أبو العينين بدران، تاريخ الفقه الإسلامى ونظرية الملكية والعقود، (بيروت: دار النهضة العربية، د س)، ص: ١٢

[٣] المرجع السابق ص: ١١؛ والمراد بالأدلة التفصلية ما ورد فى الكتاب والسنة من الآيات والأحاديث الخاصة تلك الأحكام العملية، وما يليق بهما من الإجماع والقياس، ومعنى التفصيلية الجزئية غير الإجمالية وهى الأدلة التى تخص المسائل بعينها كدلالة قوله تعالى: (اقيموا الصلاة) على وجوبها وكدلالة قوله تعالى (لا تأكلوا الربا) على تحريمه.

[٤] G.F Pijper, *Beberapa Studi tentang Sejarah Islam di Indonesia ١٩٠٠-١٩٥٠*,(Jakarta: UI Press),١٩٨٤, h. ١٤٢.

يسمي كادى (Kadi) فى سلطنة أتشيه (Aceh) دار السلام مثلا وماهاراجا امام (Maharaja Imam) فى سلطنة سامباس بكاليمانتان و باڤولو أكينج (Panghulu Ageng) فى سلطانية ماتارام بجاوا كما كان يسمى قاضى القضاة فى الدولة العباسية و شيخ الاسلام فى الدولة العثمانية[٥].

و أيد هذا التوضيح ما وصاه باكوبووونو العاشر (X Pakubuwono) أحد سلاطين ماتارام لباڤولو أكينج (Ageng Panghulu) حين بايعه الرعية ليكون سلطان: ١.تولية السلطان على باڤولو لإقامة الشريعة الإسلامية و إمامة العبادات. ٢. تولية السلطان على باڤولو للقضاء ٣ تولية السلطان على باڤولو لترقية التربية الإسلامية ٤ تولية السلطان على باڤولو لولاية النكاح.

تولية السلطان على القاضى هى احدى الطرق للتشريع الإسلامى باندونيسيا (نوسنتارا) وهناك طريقتان أخريان: اجداهما تولية أهل الحل و العقد على أحد ليقيم أحكام الشريعة الإسلامية. فى هذه الطريقة ولى رؤساء قوم على أحد ليقضى بين المتخاصمين كما قضى رؤساء القوم و علماؤهم على الخصومة فى مينانكابو (Minangkabau). وثانيهما , عند غياب السلطان و أهل الحل و العق, احتكم المتخاصمان إلى أحد (حكم) ليقضى بينهما. زعم بعض المؤرخين أن عملية هذه الطريقة جرت فى أواءل العصر الإسلامى بنوسنتارا ونحن نرى انها لاتزال تستمر إلى يومنا هذا ولاسيما فى العقود للاحوال الشخصية والمعاملات

خلاصة القول إن للإسلام أثرا كبيرا فى حياة الإندونيسين الفردية و الاجتماعية وشراءعه البسيطة معمولة ومطبقة فى كثير من الأمكنة. فعلى هذا وضع مستشرق هو كندى ل.و.ك. فان دان بيرخ (LWC Van Den Berg) نظريته الشهيرة[٦] (Reception In Complexu) تقول هذه النظرية إن من أسلم خضع فورا لأحكام الله عز وجل يعنىأن إسلام المرء يدل على قبوله لما يتولد منه من تطبيقات شراءعه. لذلك كان المستعمر الهولندى يترك أمور القضاء والأحكام فى يد المستوطنين ولاعزم لهم للتدخل فيها. بل فى حين من الأحيان كان يساعد المسلمين على تسهيل أمور قضاءهم. وذلك مثل إقراره على القضاء الإسلامى فى كل منطقة من المناطق فى جاوا و مادورا و كاليمانتان الجنوبية و كاليمانتان الشرقية. فيكون يوم اقراره فى سنة ١٨٨٢ يوم الميلاد للقضاء الإسلامى (Peradilan Agama) باندونيسيا ولكن مستشرق هولندى آخر , ك. سنوك هوركورونجخى (C. Snouck Hurgronje) خالف تلك النظريت و وضع نظريت أخري تسمى ."Receptie" تقول هذه النظرية إن الأحكام الجارية فى المجتمع الإندونيسى حقيقة هى أحكام العادات المحلية أو الأحكام العرفية ويضم اليها قليل من الأحكام الإسلامية . معنى ذلك أن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية منوط بأحكام العادات المحلية أو العرف مطابقة كانت تلك الأحكام بالشريعة الإسلامية أم مخالفة لها. فيجوز للأحكام الشريعة أن تسير فى هذه البلاد ما دامت أحكام العادات أو العرف تطابقها. لذلك كان الأستاذ هازيرين (Hazairin) يسمى هذه النظرية نظرية إبليس لأنها تجعل أحكام الله تعال خاضعة لأحكام الناس.

فعلى ما قالته نظرية هوركورونجى رفع المستعمر قضاء المواريث عن ولاية القضاء الإسلامي فى سنة ١٩٣٧ و نقله إلى ولاية القضاء العام الذى لاتصدر أحكامه من الكتاب والسنة. يمكننا القول إن هذا الرفع مبنى على الوهم أن أحكام المواريث الإسلامية لا تقبلها أحكام المواريث العرفية المحلية.

هذا وقد استمرّت نظرية هوركورونجى تستخدم إلى أن استقلت إندونيسيا—بل إلى يومنا هذا — واستولت على أذهان كثير من كبار الشعب المتخرجين فى المدارس الهو لاندية. و هؤلاء—لدرجة حصلوا عليها من دراستهم-- قادوا شعبهم لطرد المستعمرين الهولانديين و تنمية الجمهورية الإندونيسية الجديدة. ساسوا الدولة الإندونيسية المستقلة و وضعوا دستورا و قوانين مصدرها آراء الفلاسفة و المفكرين الغربيين واستخدموا قليلا من آراء العلماء المسلمين. فتكون إندونيسيا دولة أساسها الألوهية لله وحده على الرغم من ضمنها حرية المواطنين فى العقيدة و التدين.

ففى ميادين الأحكام و القضاء[٧] استخدمت إندونيسيا قوانين غربية الا قليلا من الأحكام فى الأحوال الشخصية لما نصت فقرة من فقرات دستور الدولة—الدستور ١٩٤٥—ان كل قانون استخدمه المستعمر الهولاندى سابقا لا يزال سارى المفعول إلى أن تأتى الدولة ببديل أحسن. فاستخدمته جمهورية إندونيسيا مثلا Burgertlijk wetboek (BW) الهولاندى

[٥] Zaini Ahmad Nuh, *Kepustakaan Jawa sebagai Sumber Sejarah Perkembangan Hukum Islam, makalah,* h. ٣-٤, المليار , فتح المعين, اندونيسيا, مكتب دار احياء الكتب العربية, ص.١٣٢.

[٦] Supomo, *Sistem Hukum di Indonesia sebelum Perang Dunia Ke II,* (Jakarta: Pradnya Paramita, 1972), h. 67.

[٧] Abdul Ghani Abdullah, *Badan Hukum Syariat Kesultanan Bima 1947-1957: Sebuah Studi Mengenai Peradilan Agama* (Jakarta: IAIN Jakarta, 1987), h. 38.

للأحكام فى المعاملات و الأحكام فى الأحوال الشخصية و استخدمت Wetboek Van Strafrecht الهولاندى للأحكام فى الجنايات. واما الأحكام فى الأحوال الشخصية للسكان المسلمين فترجع إلى الفقه الإسلامى ويقيمها القضاء الإسلامى (Peradilan Agama).

حاول رجال الأمة الإسلامية--فى تأسيس جمهورية اندونسيا—تقديم الإسلام ليصير هو أساس الدولة وتكون شرائعه هى الأحكام الرسمية للدولة يحتكم إليها الراعى والرعية فلم ينجحوا فى ذلك بل فشلوا فى المدافعة عن الاتفاق المحصول عليه من قبل فى كون الدولة حارسة للشريعة الاسلامية وكون الشريعة واجب العمل بها. ورغما ذلك , فإن القضاء الاسلامى المحدودة ولايته يستمر تطوره . ففى ١٩٧٠ مثلا أقرت الدولة بأن القضاء الاسلامى جزء من أجزاء القضاء الشعبى الأربعة (هى القضاء العام لكافة السكان والقضاء الإدارى للمسؤولين عن إدارة الدولة والقضاء العسكرى للجنود والشرطيين والقضاء الإسلامى للمسلمين فى الخصومات فى الأحوال الشخصية) كما نص القانون الرابع عشر للسنة ١٩٧٠ عن أصول ولاية القضاء[٨]. و فى السنة ١٩٧٤ أقرت الدولة قانون المناكحات المنقولة أغلبيتها من أحكام المناكحات الشريعة الإسلامية بتطبيق القانون الأول للسنة ١٩٧٤ عن المناكحات. و فى السنة ١٩٨٩ أصدرت الدولة القانون السابع للسنة ١٩٨٩ عن القضاء الاسلامى ومن فوائد هذا القانون أنه أعطى حق التنفيذ للقضاء الاسلامى

و جدير بالذكر أن تلك المحاولات لاتظفر بنجاح ولا تزال تحتاج إلى المجاهدة الكبيرة. وذلك لأن رجال الدولة و المفكرين و القانونيين و السياسيين و المحامين والمشرعين والشرطيين فى إندونيسيا—كما سبق ذكره—كانت أذهانهم تحت اضواء آراء سنوك هوركورونجى. فلنبين ذلك واضحا بتقديم المثال هو وضع قانون المناكحات. أعنى أن هذا القانون يختلف كل اختلاف عما قدمته وزارة العدل والوزارة الدينية إلى مجلس النواب. ومن تلك الاختلاف هى أن الوزارتين أرادتا ان تكون صحة الزواج متعلقة بتسجيله فى مكتبة شؤون الزواج مع أن القانون يقول إن صحة الزواج متعلقة بشريعة تدين بها المتعاقدان للزواج. وذلك أرادت الوزارتان أن لايكون اختلاف الدين بين المتعاقدين مانعا من موانع الزواج و القانون لا يتكلم عن شيء من هذه المسألة. ورأى بعض القانونيين أن ذلك يرجع إلى شريعة تدين بها المتعاقدان. وهذا القانون المخالف عما أرادته وزارة العدل و الوزارة الدينية تم وروده بفضل جهود كبيرة بذلها المسلمون و رؤساءهم الذين اتحدوا فى دفاع شريعتهم والرد على ارادة الوزارتين.

اما القانون السابع للسنة ١٩٨٩ الخاص للمسلمين فإن إصداره احتاج معرقلات كثيرة وان كان القضاء الإسلامى قد جرى منذ قرون. و بعض مخالفيه يقول إن هذا القانون يخالف مبدأ من مبادئ الدولة الخمسة (Pancasila) يعنى اتحاد اندونيسيا اذ أنه يبعث شعور التفرقة فى نفوس بعض الرعية. وبعض آخر يقول إن هذا القانون يخالف مبدأ الديمقراطية اذ أنه يخص المسلمين فتجعلهم على أعلى مكانة بالنسبة إلى غيرهم من السكان. و بعض آخر يقول إن القضاء الإسلامى أمر من أمور الدين وليس للدولة سلطة عليه. رغم ذلك فإن معظم أعضاء مجلس النواب لا يرون ما رآه المخالفون . فبذلك يكون بعض قليلل من الشريعة الإسلامية قانونا لجمهورية اندونيسيا.

حاول بعض المسلمين تقنين الشريعة الإسلامية كلها منذ قيام الجمهورية الإندونيسية ولكنهم لم ينجحوا فى ذلك حتى يومنا هذا. وقد حاول حزب الاتحاد والتنمية–أحد الأحزاب الإسلامية–أن تقرر الدولة بوجوب تطبيق ميثاق جاكرتا (الأهم من محتويات هذا الميثاق بالنسبة إلى الشريعة الإسلامية هو أن الدولة أوجبت على كل موطن مسلم أن يعمل بالشريعة الإسلامية). ولكن هذه المحاولة بائت بالفشل. وذلك لأن مجلس النواب و بعض كبار الأمة الإسلامية عدوا هذه المحاولة اختراعا لا ينبغى تقديمه . غير أن هذه الواقعة لا تدل بتة على رد المسلمين. فالمظاهرات فى بعض المناطق التى قام بها المسلمون تدعو الحكومة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

العصور الخمسة عن تاريخ التشريع الإندونيسى

العصر الأول: عصر ماكان قبل الاستعمار تحت أيدى الهولاندا الغاصبين.

الندوة الدولية المنعقدة فى ميدان عام ١٩٦٣ م عن مجمأ الإسلام إلى نسانتار (اندونيسيا) تقرر أن انتشاره إليها فى أوائل القرن الأول للهجرة أو مابين السابعة. والثامنة ميلادية وقال الآخر إنه جاء فى الثالثة عشر ميلادية وذلك لوجود التجار الذين جاءوا من غزرات والشرق الأوسط اليمن ليتجروا ويتزوجون بامرأة البلاد وهم مسلمون ومن المعلوم أنهم لا يتزوجوا بأية امرأة إلا وهن مسلمات وينبغى إذن لإمرأة أرادت النكاح بزوج مسلم أن تسلم وان تكون مسلمة ودعوة

[٨] Sajuti Thalib, *Receptio A Contrario, Hubungan Hukum Adat dengan Hukum Islam*, (Jakarta: Bina Aksara 1985), h. 135.

إسلامية بتفاوت الأزمان ولابد أن تتأثر من هذا الزواج له بنون وبنات يعيشون فى بيئة اسلامية ويتعاملون بالشريعة الإسلامية ولا ينتهى إلى هذا الحد فقط فإنما جرى النظام مجرى حياتهم على تمامها إلى أن فقدت واحد منهم الحياة واذا مات واحد منهم فعليه النظام الإسلامى فى الورثة وما شابه

وبعد ان استقر الإسلام فى المجتمع الاندونيسية حل محل التجار المسلمين العلماء الإندونيسيون يدعون إلى الإسلام وينفذون الشريعة الإسلامية ونجد نور الدين الرانيرى مثلا واحدا اندونيسى كتب كتابا يسمى ((صراط المستقيم))[٩] سنة ١٦٢٨ م)) فى الأحكام الإسلامية ولعل هذا الكتاب أول كتب / نشرها الى أنحاء اندونيسيا. وقد قام بتحقيقه محمد ارشاد البانجارى وشرحه وألف كتابا جديدا تماه ((سبيل المهتدين)) وهو كتاب اعتمد عليه المسلمون فى التحكيم وتحليل التخاصم الذا جرى بينهم فى مملكة البانجارى.

وقد كتب أيضا كتابا آخر فى الأحكام الأسلامية الشيخ عبد الصمد والشيخ نووى البانتانى ويتخرمهما المملكة بالينبانج وبانتان. ولم يقتصر الكتاب على تلك الكتب الثلاثة او المملكات المذكورة فقط ولكن المملكات الأخريات المتوقعة، بجاوى الوسطى (ما تارام – وجابارا) وبجاو الشرقية (توبان، وجييرسيك، وأمبال). تستخدم النظام الإسلامى فى كل أمر من أمور دنياهم وذلك يتحقق هذا النظام بمؤلفات المؤلفين منها الكتاب (سجينة الحكم)[١٠]. ويتبين لنا بيانا وافيا أن الأحكام الإسلامية تنمو وتتنور، بين أظهر مجتمع إندونيسيا بمختلف عاداتهم جنبا بجنب وذلك قبل قبضة المتعم المستعمرين الغاصبين .

ثم جاء بعد ذلك اتحاد شركات التجار الهولانديين سنة ١٥٩٧ م يتعاملون فى التجارة مع ملوك نسانتارا. وأخذ معهم فى تلك المعاملة النظام الحكمى حيث استقرت فى المناطق التى تسيطر عليها فهو لاء التجارالهولانديين يعرفون دقائق ما جرى بين المواطنين فى النظام الحكم اليومى وهو النظام الإسلامى ولم يتدخلوا فى ذلك النظام الجارى بل أقروا وأثبتورا وقام بإثبات ما أقروا د.و. فريجير وهو واحد منهم مشار إلى تأليف مجمع الأحكام الإسلامية المسمى باسمه[١١] (Compendium Freijer)

ويشمل هذا الكتاب على المناكحات والورثة ويبقى قرنين إلى أن ثم قبضة ويبقى قرنين إلى أن تم قبضة الغاصبين أراضى نسانتارا تحت ظل استعمارهم.

العصر الثانى:عصر استعمار الهولاندا (١٨٠٠–١٩٤٠ م)

مضى عصر اتحاد شركات التجار الهولانديين (VOC) واستمر بعده عصر استعمارهم وفعلا إنهم سيطروا من جميع النواحى إلا فى النظام الإسلامى ((الأحكام الإسلامية)) حيث اعتمدكل إندونيسى أصيل وإلى هذا قرر الرئيس (Daendels)[١٢] ((داندليسس)) ألاّ يتدخل فى تدبير شئون أمورهم طالما تتعلق بالمناكحات والورثة فإنهم معترفون بها ويبقى هذا الأمر إلى عصر توماس رافليس[١٣] (Thomas Raffles) دون أى تغيير وقال أن النظام المنفذ بين المواطنين هو النظام الإسلامى (الأحكام الإسلامية).

وتحسّ الغاصبون اعتداء هذا النظام الدينى ويكون معرقلات بالنسبة إليهم وبدؤا يؤامرون بمقابلة الدين على الدين ويحاولون على دعوة المواطين إلى ان يكونوا نصرانيين وينحرفون عن اعتقاداتهم الإسلامية ويدعون النظام الإسلامى ويحكمون على حكم دينهم الجديد.

وهؤلاء الغاصبين يرون فى عالم الوعى أنهم لابدلهم من تغيير هذا النظام وحل محله نظانهم وقاموا بتنصيب السيد ساكولتون فان أودهارليم (Mr. Scholten Van Oud Haarlem) لإشراف النظام الإسلامى على أن يكون ميزانيا بظروف خاصة لهم.

ويرى السيد ساكولتون أن الحالة أو الحالات الطارئة ضد الهولاندا التى تواجهها المواطنون أن تقاوام بعاداتهم وبتعاليهم دينهم وانطلاقا من هذا الرأى قررت الحكومة الهولاندا بتقنين القوانين للشئون الدينية ونحوها لأجل أمورهم طالما لا تخالف الأسس العامة لهم.

وأيد هذا الرأى فاندين باغ[١٤] (Van Den Berg) وهو واحد هولاندى وقال: النظام الجارى بين المواطنين الإندونيسيين كالدستور الدين هو النظام الإسلامى وسمّى هذا الرأى بنظرية (Receptio in Complexu) وتتفقها القوانين الهولاندية.

ومن ثم جاء متخصص متفوق فى المسائل الإسلامية

---

[٩] Mohammad Daud Ali, *Hukum Islam, Pengantar Hukum Islam dan Tata Hukum Islam di Indonesia*, (Jakarta : PT Raja Grafindo Persada, t.th), Cet. V, h. 189

[١٠] Mohammad Daud Ali, *Hukum Islam, Pengantar Hukum Islam dan Tata Hukum Islam di Indonesia*, h. 211-212.

[١١] Sajuti Thalib, *Receptio A Contrario*, *Hubungan Hukum Adat dengan Hukum Islam*, h. 6; Arso Sastroatmodjo, A. Wasit Aulawi, *Hukum Perkawinan di Indonesia*, (Jakarta: Bulan Bintang, 1975), h. 11.

[١٢] Imam Sudiyat, *Asas-asas Hukum Adat, Bekal Pengantar*, (Jogyakarta: Liberty t.th), Cet. V, h. 76.

[١٣] **المرجع السابق**. ص: 80

[١٤] C. Van Vollenhoven De ontdekking van het Adatrecht, (leiden, 1982), h. 110-111.

والمواطنين وهو جيريستيان سينوك هيرجورون (Christian Snouck Hurgronje) أحد متشار الهولاندا ويبدو إنه لم يتفق على فاندين باغ (Van Den Berg) ويقول إن النظام الجارى بين المواطنين الإندونيسيين هو النظام العرفى مبادئه العادات والتقاليد وأما النظام الإسلامى وليس له منزلة إلا وقد يتفقه العرف وأساس هذا الرأى هو البحث والنظر إلى عادتى أجى وغايو بباندا آجى وسمى مارآه سينوك بـ نظرية ريسبى (Teori Receptie) وقد خالفه كثير من فقهاء الإندونيسيين هذه النظرية وقالوا أن نظرية سينوك تحتمل على الحيل السياسية لإنعدا وإزالة النظام الإسلامى أى الأحكام الإسلامية وقال هازيرين إن النظرية ريسبسى هى نظرية الأباليس (Iblis Teori)[١٥] وهذه النظرية تؤثر فى فقدان فعّالة النظام الإسلامى فى المناكحات والورثة رغم إنه لم يفقد منه معظمه لأن بعض المناظق لا تزال تتخدمه وتنفذه.

العصر الثالث: عصر استعمارا اليابان الغاصبين (١٩٤٢–١٩٤٥)

لم يكن هناك بد بأن نحد أى تغيير فى النظام الإسلامى الجارى بين المواطنين الملمين إندونيسيا فى هذا العصر (عصر استعمار اليابان الغصبين) ولا يزال يتخدمون النظام الإسلامى فى المناكحات والورثة بل تجد عظيم مفكرى الملمين على متوى الدولى حاول على تأييد سلطة المحكمة القضائية للشئون الدينية مشيما قبل سنة ١٩٣٧ م، وممن حاول على تأبيد سلطاتها هو أبى كوسنا جوكروسوجاسا[١٦](Abikoesno Tjokrosoejoso) وقد خالفه سارتونو(Sartono) أحد عظيم الوطنى ويرى عدم فعالتها بل أراد إزالتها وكتب خطابا يواجهه إلى الحكومة يابان بين فيه أن المحكمة القضاشية الشرعية لا مكان لها فى سلطة القضاء. وإذا عرض لها القضاء فعلى المحكمة القضائية العامة تحل محلها

وذلك ما يتعلق بأمر من أمور دينية باستشار متخصص دينى ذو خيرة فيه، وإضافة إلى هذا ذهب سوفومو (Soepomo) إلى مارآه سارتونو وأيد رأيه وقام بتقديم بعض التطلبات إلى الحكومة يابان عظماء الوطنيين هذه ما يدور بين مفكرى إندونيسيا فى فترة زمنية وأن المحكمة القضائية الشرعية بالنسبة إليهم بين الخيبة والرجاء.

العصر الرابع: عصر استقلال إندونيسيا ما بين عام ١٩٤٥–١٩٧٤ م

مضى زمن يعيش فيه مواطن أصيل فى حالات محبرة مرة تحت قيد من قيود استعيادية وظروف صعبة فى قبضة المتعمرين الغاسبين وهم الهولاندا والياباك، نحو ثلاث مائة وخمسين سنة فأكثر ثم أشرفت شمس الاستقلال تضيع ظلام الليال الحالكة وهى ظلمة استعباد الإنسان على الإنسان وذلك سنة ١٩٤٥م. ولا يزال النظام الإسلامى (أى الأحكام الإسلامية) متفرا ويبقى على ما كان وبقاء هذا النظام يؤدى إلى بقاء المحكمة القضاؤية الشرعية التى تشمل سلطتها على المناكحات والورثة وفروعهما ويلزملها أن تكون ذات قرار حر ملزم انفرد عن الأخرى على مستواها أى المحكمة العامة للأقضية المختلفة وللمواطنين بمختلف الأديان.

وفعلا إنها لم تعد إلى سلطنها الأولى مثل ما كان قبل سنة ١٩٣٧ م بل السلطة لها تافى معظم قرارها تابعة إلى سلطة المحكمة العامة حتى المناكحات والورثة ولم يغفل هذا الجانب الذى يؤثر فى سلطاتها إلا وكون نظرية ريسيبسى لا تزال باقية رغم إنها فى بداية أيام استقلال إندونيسيا وقعت فى مؤامرة فسخها وإزالتها وتمر هذه الحالة إلى أن تم تقنين الدستور الدولى رقم ١ سنة ١٩٧٤ فى المناكحات.

العصر الخامس: عصر بعد عام ١٩٧٤ م

الدستور الدولى رقم ١٤ سنة ١٩٧٠ فى سلطة القضاء يقصد بها فعالة المحكمة القضائية فى ترسيم المسائل التى تمجز شئون المواطنين وإذا شتبكت الحقوق لهم قامت بتحليلها دون أى خوف وليست هى بتابعة إلى الأخرى لأن المتابعة دليل على فقدان سلطتها وبهذه الحالة إنها ضعيفة لا مجال لها ولا مكانة بالنسبة إلى السلطة القضائية ولا حاجة للمواطنين أن يعتمدوا عليها فى تشكيل حياتهم.

وبعد تقنين الدستور الدولى رقم ١ سنة ١٩٧٤ ثم تنصيب المحكمة المستقلة ذات سلطة قضائية ملزمة ويبقى هذا الدستور الإسلامى إلى يومنا هذا وتحت ارشادات رئيس الجمهورية إندونيسيا صدر عنه الدستور الدولى رقم ١ سنة ١٩٩١ م عن تجميع الأحكام الإسلامية (Islam Hukum Kompilasi) وقد قام بعملية هذا المشروع البروفيسور الدكتور بستان العارفين القانونى وأعضائه. ومن ثم لا تزال هذه المجمعة من الأحكام الإسلامية تقع فى المناظرات بين متخصصيها وهى محتوية على ثلاثة كتب هى : الكتاب الأول فى المفاكحات (الأحكام

---

[١٥] Sajuti Thalib, *Receptio A Contrario*, h. 59

[١٦] Deliar Noer, *Partai Islam di Pentas Nasional*, (Jakarta : PT Temprint, T,th), Cet. I, h. 31.

فى شئون الزواج. الكتاب الثانى فى الورثة والكتاب الثالث فى الوقف والهبة.

ومن أسباب تلك المناظرات والمناقشات الطويلة عن هذه المجمعة هى وجود بعض الفصول المتعلقة بنظام التعدد للزوجات فى الزوج بوضع بعض الشروط الصعبة للغاية بالنبة إلى أصحابها.

الشريعة الإسلامية

عرف الأستاذ محمود شلتوت[١٧] بأن الشريعة هى النظم التلى شرعها الله أو شرع أصولها ليأخذ الإنسان بها نفسه فى علاقته بربه وعلاقته بأخيه المسلم وعلاقته بأخيه الإنسان وعلاقته بالكون وعلافته بالحياة. ولكل علاقة سبيل يسير عليه الإنسان ليصل إلى ما تمناه من الحياة السعيدة فى الدنيا و الآخرة. فسبيل علاقته بربه هو أداء الواجبات كالصلاة والصوم وسبيل علاقته بأخيه المسلم هو تبادل المحبة و التناصر على الدوام و الأحكام الخاصة بتكوين الأسرة و الميراث وسبيل علاقته بأخيه الانسان هو التعاون فى تقدم الحياة العامة والسلم العام وسبيل علاقته بالكون هو حرية البحث و النظر فى الكاءنات و استخدام آثارها فى رقيّ الانسان و سبيل علاقته بالحياة هو التمتع بالملذاذ الحياة الحلال دون اسراف او تقشف. ومما عرفه الأستاذ محمود شلتوت يمكننا القول إن للشريعة الإسلامية أقساما كثيرة من الأحكام: الأحكام فى العقاءد و الأحكام فى العبادات و الأحكام فى الأحوال الشخصية (المناكحات و المواريث) و الأحكام فى المعاملات و الأحكام فى الجنايات و غيرها من الأحكام. و كل هذه الأحكام عمل بها المسلمون باندونيسيا إلا قليل من الأحكام فى الجنايات و المعاملات. أما الجنايات فقد أطاع المسلمون أكثر أحكامها , أعنى أنهم لم يسرفوا و لم يزنوا و لم يقذفوا و لم يقتلوا راعيين أحكام الله و إن كانوا لم يعملوا بالقصاص للقاتل و قاطع الأطراف و لم يجلدوا ويرجموا الزناة والقاذفين ولم يقطعوا أيدى السارقين. و أما المعاملات فأحكامها لا يعرفها المسلمون بدقة بل الاصطلاحات فى المعاملات غريبة عندهم, وان كان كذلك فانهم يهتموا كثيرا بالحلال والحرام ولم يصروا أنفسهم على الوقوع فى الشبهات. هذا البيان يحملنا الى الكشف عن أسباب عدم قبول مسلمى أتشيه الاالقتراح الذى قدمه رءيس الدولة عبد الرحمن وحيد ووزراءه حول تقنين الشريعة الاسلامية فى مناطقهم, بل إنهم يرون أن ذلك الاقتراح احتقار لهم. ولعل هذا هو سبب عدم حماسة بعض المسلمين لقبول ما اقترحه حزب الاتحاد و التنمية لتقنين الشريعة الاسلامية بتطبيق ميثاق جاكرتا.

الاستقلال الذاتى للمناطق الإندونيسية[١٨]

و إندونيسيا تتكون من ثلاثين محافظة وكل محافظة تتكون من مناطق (قد يكون لمحافظة واحدة ثلاث مناطق وقد يكون لها أكثر من ثلاثين منطقة و قد يكون لها أربع عشرة منطقة ...إلخ) و عدد المناطق للدولة لا يقل عن ثلاثمائة منطقة. و قد نص القانون الثانى و العشرين للسنة ١٩٩٩ على فتح الاستقلال الذاتى لهذه المناطق. و أما المراد بالاستقلال الذاتى فهو تفويض معظم الولايات الإدارية الدولية إلى المناطق ليكون لها حرية فى تدبير شؤونها. نصت الفقرة السابعة من القانون الثانى و العشرون للسنة ١٩٩٩ على أن ولاية المنطقة تشمل على كل ولاية إدارية إلا الولايات على السياسات الخارجية والأمن والدفاع والقضاء و العملة و مالية الحكومة و الأديان والولايات الأخري كالولاية على تخطيط التنمية الشعبية والإشراف عليها

يأتى المفكرون بالقولين المتضادين فى تفسير القانون الثانى و العشرين للسنة ١٩٩٩ بالنسبة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فى عصر الاستقلال الذاتى للمناطق . القول الأول: لا سبيل للشريعة الإسلامية أن تطبيق فى إندونيسيا تحت ضوء هذا القانون لأن الشريعة من الدين و هذا القانون لا يفوض أمور الدين إلى المناطق. و القول الثانى: الشريعة يمكن تطبيقها بإندونيسيا لأن المعنى الحقيقى من الاستقلال الذاتى للمناطق وفقا لقواها الذاتية و إراداتها. ولذلك يكون لولاة المناطق حق فى إثبات القانون الإقليمي المطابق للشريعة كما نصت الفقرة التاسعة والستون و الفقرة السبعون من القانون أن وليّ المنطقة يستولى على إثبات القوانين الإقليمية بالتعاون مع مجلس النواب الإقليمى[١٩]. أضف إلى ذلك فإن هذا القانون لم يذكر واضحا أن المناطق لا تستولى على الأحكام إلا القضاء والقضاء جزء قليل من الأحكام. و معنى هذا ان لكل منطقة فرصة لتقنين الشريعة الإسلامية غير ما قننته الدولة.

ولا شك أن القول الثانى يمثل خطوة جديدة فى المحاولة على تكوين الشريعة الإسلامية قانون لإندونيسياز أنبأنا التاريخ

---

[١٧] Direktotat Jendral Hukum dan Perundang-undangan Departemen Keamanan, *Sekitar Pembentukan Undang-Undang Perkawinan*, h. 140

[١٨] محمود شلوت, الآسلاط عقيدة و شريعة, (دار القلم ١٩٦٦) ص ٢١.

[١٩] Munawir Syadzali, *Islam dan Tata Negara* (Jakarta: UI Press, 1993), h. 2-1.

أن الخطوة القديمة—أعنى محاولة تقنين الشريعة الإسلامية عن طريق الإدارة المركزية أى بواسطة مجلس النواب ومجلس الشعب—لم ينجح كثيرا. ولعل هذه الخطوة تمكنت من التغلب على المشقات و المعرقلات التى عجزت الخطوة القديمة عن التغلب عليها.

والأولى من تلك المعرقلات عدم اتفاق كبار المسلمين ومفكريهم فى النظر إلى ما بين الدولة والشريعة من اتصال. وهم فرق ثلاثة فى هذه المسألة: فرقة تقول إن بين الدولة و الشريعة اتصالا قويا و أحكام الشريعة تشمل الدولة وذلك لأن الإسلام دين شامل و الشريعة تشمل جميع ميادين الحياة دينية كانت أم سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. و فرقة تقول إن بين الدولة و الشريعة اتصالا روحيا و تعنى بذلك أن ليس للإسلام نظم خاصة و ثابتة فى تنظيم الدولة و لكنه هيأ عددا من المبادئ الروحية لتدبير الدولة كالمساواة والعدالة والمشاورة والأمانة والمسؤولية نحو الرب والرعية. وفرقة تقول إن الإسلام دين كغيره من الأديان لا يتكلم إلا عن عبادة الله والأخلاق وليس للإسلام علاقة بالسياسة والإمارة. وتقنين الشريعة الإسلامية الذى ستقوم به المناطق لا يبالى هذه الفرق لأن التقنين إرادة الرعية ومطالبهم المبنية على فهم جيد و وعى عميق.

والثانية من المعرقلات سوء الفهم عن الشريعة الإسلاميت إما من المثقفين و إما من عامة الرعية. يري بعض الناس ان الشريعة هى القصاص و الرجم و الجلد و قطع اليد. و بعض اخر يرى ان الشريعة هى السلطان الجاءر المستبد وحوله العلماء القابلون للرشوة. وبعض اخر يرى أن الشريعة هى الثبوت و السكون و الانطقطاع من العصر الحديث و غير قابلة للديمقراطية و محددة للحرية الإنسانية.

والثالثة من المعرقلات هى خوف المسلمين من تقديم الشريعة للتقنين, فذلك مما يجعل المسلمين متهمين بأنهم يفسدون اتحاد الشعب لما لهم من التجربة فى كونهم ''أعداء'' للدولة والشعب منذ قيامهم بطلب تأسيس الدولة الإسلامية. وخوف غير المسلمين من تقنين الشريعة الإسلامية لزعمهم أنهم سيكونون فى الدرجة الثانية من السكان.

ولعل الطريقة الوحيدة لإزالة هذه المعرقلات هى التربية الصحيحة. فينبغى للمسلمين أن يصححوا تربيتهم و تعليمهم ليتفقه أبناء الأمة والشعب فى شريعة دينهم الحق حتى تزول من أذهانهم آثار آراء الهولنديين و لا سيما آراء سنوك هوركولرو نجى و يكون تقنين الشريعة الإسلامية عاما بأرض إندونيسيا.

الدولة الإسلامية ؟[٢٠]

فإذا طبق كل منطقة الشريعة الإسلامية أى جعلها قانون فهل تصير إندونيسيا دولة إسلامية ؟ نعم, إذا بنينا الجواب لهذا السؤال على مارآه الأستاذ ويليام إ. شيبارد (William E Shepard) عن الدولة الإسلامية. وقال هذا الأستاذ (هو أستاذ فى قسم دراسات الأديان بجامعة كانتيربورى (Canterbury) نيو زيلاند (New Zealand) الدولة الإسلامية هى الدولة التى كانت قوانينها مؤسسة على الشريعة . فكل دولة—كما زعم الأستاذ-- تسمى دولة إسلامية إذا طبقت الشريعة الإسلامية و إن كان سكانها غير مسلمين وهذا ليس بمحال, فقد اتخذ بعض الدول الغربية أحكام الشريعة لتنظيم بنوكها التى تسمى البنوك الشريعة لايبنى على العقيدة الإسلامية بل على ربح مالى. معنى ذلك أنها أخذت الشريعة و تركت العقيدة. و نحن نرى غير ما رآه الأستاذ لأن الشريعة لا تقوم إلا على العقيدة . و العقيدة فى الدين الاسلامي هى الأصل, الذى تبنى عليه الشريعة, والشريعة أثر تستتبعه العقيدة, ومن ثم فلا وجود للشريعة فى الاسلام إلا بوجود العقيدة كما لا ازدهار للشريعة إلا فى ظل العقيدة, ذلك لأن الشريعة بدون العقيدة بناء ليس له أساس, فهى لا تستند إلى تلك القوة المعنوية التى توحى باحترام الشريعة ومراعاة قوانينها و العمل بموجبها دون حاجة إلى معونت أى قوة أخرى.

فالاسلام يحتم اتحاد الشريعة و العقيدة بحيث لاتنفرد احداهما عن الأخرى فتكون العقيدة أصلا يدفع الى الشريعة و الشريعة تلبية لانفعال القلب بالعقيدة, وقد كان هذا الاتحاد طريق النجاة والفوز بما أعد الله لعباده المؤمنين. فمن آمن بالعقيدة و ألغى الشريعة أو أخذ بالشريعة و أهدر العقيدة لايكون مسلما عند الله ولاسالكا فى حكم الإسلام سبيل النجاة.

فالدولة الإسلامية هى الدولة التى تخضع لله تعالى تمام الخضوع . و يصدر هذا الخضوع عن العقيدة و تظهر فى إطاعة الأحكام الشريعة. و إذا قننت إندونيسيا الشريعة الإسلامية ولم تخضع لله عز و جل—حيث طبقت ما تحبه من الأحكام الشريعة و تركت ما لاتحبه—فلا تسمى دولة إسلامية.

الخاتمة

الشريعة الإسلامية اندونيسيا (الأحكام الفقهية فى إندونيسيا) من حيث إنها نظام عام وخاص يقصد بها الاقتداء كالدستور

[٢٠] William E. Shepard "Íslam and Ideology: Towards a Typology", *International Journal of Middle* East Studies Cambridge University Press, November 1987, h. 30

الدولى ويشمل على العبادات والمعاملات ومن العبادات: الصلاة، والصوم، والزكاة، والحج. والغرض منها التقرب إلى الله تعالى وأما المعاملات وهى الأحكام المتعلقة بأعمال الإنسان وتصرفاته التى يقصد بها تحقيق المصالح الدنيوية أو تنظيم علاقته مع فرد أو مجتمع ويدخل فيها المناكحات وما يتعلق بها وهى التى نحن فى صدد الكلام عنها، لأنها دستور دينى ومشارة إليها كالنظام الحكومى وتم تقنينها كالدستور الدولى. و بعد فترة زمنية تبقى وتستقر رغم إنها تواجه معرقلات داخلية كانت أم خارجية. والأحكام الإسلامية فى أندونيسيا لها أدوار تمر عليها وتلك الأدوار تتحدث عن عصر تاريخى لها وهى (١) عصر ما كان قبل الاستعمار تحت قبضة الهولاندا الغاصبين (٢) وعصر استعمار الهولاند (١٨٠٠-١٩٤٠ م) (٣) وعصر استعمار اليابان الغاصبين (٤) وعصر استقلال إندونيسيا ما بين عام ١٩٤٥-١٩٧٤ م. (٥) وعصر ما كان بعد عام ١٩٧٤ م إلى يومنا هذا ويستمر إلى حد لانهاية له وقد تناظر وتناقش بعض المتخصصين عنها فى بعض فصول خاصة ما تتعلق بأمور تعدد الزوجات فى الزواج بالنسبة إلى أصحابها

وتبقى المناقشة فى إطار هذا الموضوع ولم تأخذ نقطة نهائية تحكم على جانب دون آخر وتأخذ صورة تعبر على الجميع وتكون ملزمة للمواطنين. وكأن الكلام فى محور الموضوع كلام لا نهاية له والله أعلم بالصواب.

المراجع والمصادر

مناع القطان، تاريخ التشريع الإسلامى، القاهرة؛ مكتبة وهبة، د س

بدران أبو العينين بدران، تاريخ الفقه الإسلامى ونظرية الملكية والعقود، بيروت: دار النهضة العربية، د س

المليار , فتح المعين, اندونيسيا, مكتب دار احياء الكتب العربية

محمود شلوت, الآسلاط عقيدة و شريعة, دار القلم ١٩٦٦.

Abdullah, Abdul Ghani, *Badan Hukum Syariat Kesultanan Bima 1947-1957: Sebuah Studi Mengenai Peradilan Agama*, Disertasi IAIN Jakarta, tahun 1987.

Ali, Mohammad Daud, *Hukum Islam, Pengantar Hukum Islam dan Tata Hukum Islam di Indonesia*, Jakarta : PT Raja Grafindo Persada.

Direktotat Jenderal Hukum dan Perundang-undangan Departemen Keamanan, Sekitar Pembentukan Undang-Undang Perkawinan.

Noer, Deliar, *Partai Islam di Pentas Nasional*, Jakarta: PT Temprint, Cet. I.

Nuh, Ahmad Zaini, *Kepustakaan Jawa sebagai Sumber Sejarah Perkembangan Hukum Islam, Jakarta*, Makalah Seminar.

Pijper, G.F., Beberapa Studi tentang Sejarah Islam di Indonesia 1900-1950, Jakarta: UI Press, 1984.

Sastroatmodjo, Arso, dan Aulawi, A. Wasit, *Hukum Perkawinan di Indonesia*, Jakarta: Bulan Bintang, 1975.

Shepard, William E., "Islam and Ideology: Towards a Typology", *International Journal of Middle* East Studies Cambridge University Press, November 1987.

Sjadzali, Munawir, *Islam dan Tata Negara*, Jakarta: UI Press, 1993.

Sudiyat, Imam, *Asas-asas Hukum Adat, Bekal Pengantar*, Jogyakarta: Liberty, Cet. V.

Supomo, *Sistem Hukum di Indonesia sebelum Perang Dunia Ke II,* Jakarta: Pradnya Paramita 1972.

Thalib, Sajuti, *Receptio A Contrario*, *Hubungan Hukum Adat dengan Hukum Islam*, Jakarta: PT Bina Aksara, Cet. IV.

Vollenhoven, C. Van, *De Ontdekking Van Het Adatrecht*, Leiden, 1982.